محاضرات ومناظرات

أداة الحكم على ضوء فلسفة العهد الجديد واتجاهاته

كانت هذه المحاضرة ختام السلسلة الأولى من المحاضرات العامة التى نظمها قسم الخدمة العامة بالجامعة الأمريكية فى موضوع (العهد الجديد — فلسفته واتجاهاته فى بناء المجتمع المصرى) وقد ألقاها الدكتور ابراهيم بيومى مدكور ، وهو فى هذا الموضوع حجة ، فكانت الأرقام والإحصائيات تنطلق من فمه وكأنه يقرأ فى كتاب مفتوح ! ونلخص المحاضرة بما يأتى :

يمكننا أن نحدد اتجاهات العهد الجديد فى كلمتين : إصلاح ونهوض ، إصلاح فى الريف وفى المدينة وفى مرافق الحياة وفى أداة الحكم ، ونهوض بمصر يسمو بها إلى مكان الصدارة بين الأمم . ولست فى حاجة إلى أن أذكركم بهذا الرمز الثلاثى الذى جعله العهد الحاضر شعاراً له وهو (الاتحاد والنظام والعمل) .. اتحاد يقضى على الفرقة القضاء الأخير ، ونظام يمحو الفوضى محوا أبدياً ، وعمل منتج مثمر خصب يأخذ بيد مصر إلى المكان الذى ترمقه وتبتغيه .

فما هى الصورة التى ينبغى أن تكون عليها الأداة الحكومية لتتلاءم مع هذا العهد الجديد ؟

الأداة الحكومية جهاز يجب أن يجارى الزمن ، وإذا لم يؤد الجهاز وظيفته ولم ينهض بالغرض الذى خلق من أجله وجب تعديله وتحويره . وفى كل البلاد يعملون على تعديل الأداة الحكومية وتنقيح نظمها وقوانينها حتى تتفق مع سير الزمن وتطورات الحياة ، وقد رأينا فى الولايات المتحدة مثلا قد شكلوا لجنة سنة ١٩١٢ م ، ثم شكلوا لجنة أخرى سنة ١٩٤٣ م ، وقضت اللجنة الأخيرة التى كان يرأسها رئيس الجمهورية نفسه عامين كاملين فى اجتماعات متواصلة وانتهت بتعديلات جوهرية بعيدة الأثر فى إصلاح الأداة الحكومية عندهم

وللأداة الحكومية — كما تعلمون — وظيفتان : إشراف وتوجيه ، عمل وتنفيذ . وإن ما نراه اليوم من أنظمة حكومية يرجع إلى سنة ١٨٨٣ م إذ حاول اللورد (دوفرين) أن يضع مبادئ النظام الحكومى فعنى بالجزئيات والشكليات وأغفل الجوهر ، ثم حصل أن شكلت عندنا لجان بعد لجان ، ولكنها — جميعا — كان كل وكدها أن تعالج شئون الموظفين من علاوات إلى ترقيات إلى غير ذلك ! وليست المشكلة مشكلة الموظفين فقط ، ولكنها مشكلة الأنظمة واللوائح والأساليب العتيقة الركيكة المتعفنة التى يعمل الجهاز الحكومى فى ظلها ، والبطء الذى يشبه الموت فى سير الأعمال الحكومية . ولعلكم تذكرون حكاية الأستاذ نجيب الريحانى عن الورقة التى انتقلت من امبابة إلى الجيزة فى ثلاث سنوات !

.. إن جهازنا الحكومى غير منتج ، وإذا أنتج فإن إنتاجه كثير التكاليف ، فعلينا أن نختزل الكثير والكثير جدا من خطوات الأعمال الحكومية التى لا طائل وراءها سوى الأبهة للرؤساء والصولة لأصحاب النفوذ !

هل أدت السينما المصرية رسالتها نحو المجتمع ؟

كان هذا الموضوع محل مناظرة حامية بدار نقابة السينمائيين المصريين مساء الأحد الماضى ، رأسها الأستاذ الرقيب أنور حبيب ، وحضرها الأستاذ محمد فؤاد جلال وزير الإرشاد القومى الذى افتتح المناظرة بكلمة اعترف فيها أن السينما إحدى السلطات الكبرى فى الدولة ؛ لأنها توجه عقول الناس والعقول هى التى تحكم ، ولأنها ينشاها الناس جميعهم على اختلاف أعمارهم وثقافاتهم ، وهذه الجماعات هى أساس الديمقراطيات الحديثة التى تعتمد عليها

الحكومات وتلتمس ثقتها وتأييدها

وقد تكلم مؤيدا للرأى الأستاذان رشيد النحال ويوسف وهبي ، وتكلم مخالفا له الأستاذان أحمد بدرخان وعبد المنعم شميس . وكان الوقت المقسوم لكل منهم ربع ساعة ولكنهم بعد أن انتهوا من كلامهم عادوا فتكلموا مرة أخرى ، واشترك بعض الحاضرين فى المناظرة ، وحمى وطيس الجدل ، وانقسم المستمعون قسمين متناجزين بالتصفيق والهتاف والعبارة !

وقد جرت المناظرة على الوجه الآتى — فى إيجاز — :

تكلم الأستاذ رشيد النحال فذكر أن الدفاع عن قضية السينما إنما هو الدفاع عن رواد السينما القدامى الذين انحسرت عنهم كل معاونة وحرموا كل تشجيع . ولا تنتظروا أن أقول إن السينما قد بلغت عندنا مثل الذى بلغته فى أوربا وأمريكا ، ففى انجلترا — مثلا — يغشى دور السينما ثلاثون مليونا من الناس ، وفى أمريكا يغشاها مائة مليون . أما فى مصر فما زال الناس يرونها وسيلة للتسلية وتزجية للفراغ ! وما زالت الدولة تأبى أن تمد لها يد المساعدة الجدية النافعة . لذلك وقف جهد رجال السينما عند حد لم يستطيعوا أن يتجاوزوه ولم يكن فى وسعهم — وهم بشر كسائر الناس — أن يصلوا إلى أبعد منه . وقد أعطت السينما فى مصر للدولة وللناس أكثر مما أخذت ، ونهضت وجاهدت واحتملت الكثير من مصاعب الجهاد ولم تلق من الجزاء إلا صيحات المدامين الذين كل همهم الهدم والهدم دون سواه . وقد يأخذ البعض على السينما أنها كثيرا ما تجنح إلى أن يكون أبطالها من التافهين الذين يروقون فى أعين الجماهير الساذجة ، فأقولها كلمة صريحة لا لبس فيها ولا التواء : — إن الرقابة هى المسئولة عن ذلك وهى التى كانت تطلب أن يكون أبطال الأفلام من هذا النوع التافه الرخيص دون سواه

وتكلم بعده الأستاذ أحمد بدرخان قائلا : أعترف لكم — قبل كل كلام — أن السينما لم تؤد واجبها نحو المجتمع . ولكن على من تقع مسئولية ذلك ؟ إنها تقع على الجمهور الذى لا يهوى إلا الأفلام التهريجية ، وعلى الحكومة التى لم تبذل لها العون الكافى ، وعلى الرقابة التى تغمض العين على ما فى الأفلام من مباذل وسيئات . ولا أدرى لصناعة من هذا الإغضاء ؟ وعلى الصحافة التى تسرف فى المدح وتسكت عن النقد الحق والتوجيه الصحيح ... ولا أفهم لماذا لم يصدر قانون حماية الملكية الأدبية حتى الآن فيحمى هذا النقل والسطو والتشويه ؟ ولماذا لا تحدد النسبة التى يتقاضاها الممثلون من الأرباح ؟ إن للسينمائيين مطالب عديدة لم تحقق لهم الدولة شيئا منها . إنهم يطلبون — فيما يطلبون — أن يلغى هذا القانون الذى يجعل منها نقابة عمالية لا فنية كنقابة الصحفيين ، ويطلبون أن يكون من أقسام وزارة الإرشاد قسم خاص للسينما يقوم على تذليل الصعوبات التى تعترضهم ، ويطلبون أن تشترى الحكومة بعض نسخ من الافلام الممتازة فتعرضها فى المدارس والمعسكرات والمستشفيات ، ويطلبون تسهيل استيراد الأفلام الخام التى هى للسينما بمثابة الوقود للسيارة ! ويطلبون خفض الضرائب التى ترهقهم . فإذا تحقق لهم ذلك استطاعوا أن يؤدى رسالتهم نحو المجتمع وإلا فلا يكلف الله نفسا إلا وسعها !

ثم وقف الأستاذ يوسف وهبي وبدأ كلامه صائحا هائجا ، فرمى الصحافة بأنها سبب البلاء ومصدر الشقاء ، واتهمها بأنها صحافة مأجورة لا تمدح إلا بأجر ولا تذم إلا بأجر ، وأنها مليئة بالعناوين (السوداء) والمقارنات (العمياء) — كما يقول الأستاذ المهذب — وأنك لا تكاد تجد فيها إلا صورة لفنان أجنبى بالمجان ، أو صورة لفنان مصرى دفع ثمنها مقدما ! ... واستمر الأستاذ الفاضل

يكيل التهم للصحافة المصرية بدون حساب ، وبطريقته التمثيلية وصوته الذى يصك الآذان ، وحركاته البهلوانية التى يضحك بها على أذقان الدهماء من الناس ، فكان ذلك منه عدوانا بالغا على الصحافة الكريمة التى تبذل له ولأمثاله العون والنقد والتوجيه السديد

ولكنه تحادل وضعف وانهرب أنفاسه وخفت صوته عندما انبرى له الأستاذ عبد المنعم شميس ففند أقواله ، وفضح تهريجه ، وصاح فى وجهه بأن رجال الصحافة الذين يرميهم بهذه التهم الباطلة كانوا — من أجل دفاعهم عن الحق — يزج بهم فى غياهب السجون ويلقون أشد العذاب بينما الأستاذ يوسف وهبى يرفل فى الحرير ويركب أفخر السيارات ! وأن هؤلاء الكتاب الأحرار كانوا الأداة الفعالة فى إيقاظ الشعب وتنبيهه إلى حقوقه بينما كان بعض رجال السينما أداة تخدير وتنويم للشعب وتلهية له عما يكبله من أغلال وذلك بما يقدمون له من رقص وتهريج .. وإن الباحث المدقق ليجد أن هذا التهريج قد أخذ — فى العهد الجديد — يتلاشى من السينما رويدا رويدا لأن العهد الجديد لا يهدف إلى تخدير الشعب وتلهيته عن حقوقه ، وإنما يهدف إلى إيقاظه وتعريفه بهذه الحقوق .. ولقد أطلت من الأستاذ يوسف وهبى كلمة تدل وحدها على مقدار فهمه لوظيفة السينما ! إنه سماها (صناعة السينما) والصناعة — كما تعلمون — تهدف إلى الربح الكثير والكسب الوفير ! وليس من أهدافها ترقية الإحساس والشعور والذوق ، وتعريف الناس بالمثل العليا ، ومعالجة المشكلات الاجتماعية والعمل المتغلغل فى الحياة ، وما إلى ذلك من أغراض .

إن السينما المصرية لا مطامع لها حتى الآن ، ولكنها بضاعة مجلوبة من الخارج وكل عملنا فيها أن نلبسها زيا مصريا ونقول للناس إنها بضاعة وطنية ! وإن قصاراها — حتى الآن — هو الرقص الفاجر والغناء الداعر ، إنهما يحشدان فى الأفلام حشدا وبدون مناسبة ليهرع إليهما الجمهور فترتفع حصيلة الفلم وتنحدر أخلاق الناس !

ثم وقف الأستاذ أنور أحمد — عن جمهور المستمعين — فعلق على الناظرة قائلا : — إن كلمات المؤيدين — وهما الأستاذان رشيد النحال ويوسف وهبى — كانت طوافا وتحويما حول الموضوع ولم تكن من جوهر الموضوع فى شىء ! وكانت هجوما على الصحافة وهى المكافحة الأولى لكل فساد واختلال فى مصر ... وإنه من الخير ألا نخدع أنفسنا وأن نرضى غاية الرضا عن أنفسنا فذلك ضلال بعيد . ولو أننا خدعنا أنفسنا وقلنا إن السينما المصرية قد أدت رسالتها لجمدنا ووقفنا عند الحد الذى نحن فيه اليوم وتلك نهاية لا أرضاها لكم .

إن السينما فى مصر لم تؤد رسالتها ، فابحثوا عن السبب فى ذلك . ابحثوا عن العقوبات التى اعترضت السينما والعقبات التى وقفت فى طريق تقدمها ، والعوامل التى قعدت بها عن أن تؤدى هذه الرسائل ... ابحثوا عن ذلك ولا يشغلكم الجدل الفارغ فى هل أدت السينما رسالتها نحو المجتمع أو لم تؤد عن تقصى هذه الأسباب وتلمس أنواع العلاج ، وبذلك تكون خلاصة مناظرتكم اليوم هى أن السينما لم تؤد رسالتها ولكنها كافحت لتذليل الصعوبات التى تعترضها ويجب أن تتضافر الجهود على تذليل تلك الصعوبات .

وطلب الأستاذ أنور حبيب رئيس الناظرة أن تؤخذ أصوات الحضور — بالوقوف — على أى الرأيين هو الأصوب؟ فوقفت أغلبية تؤيد الرأى القائل بأن السينما المصرية لم تؤد رسالتها نحو المجتمع ! .

على متولى صلاح